

في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تعسبل منه وفي الرقابة الأخرى
نهى أن يبال في الماء الزاكد **الشرح** الرقابة يعسبل من فروع
أي لا تبيل ثم أنت تعسبل منه وذكر شيخنا أبو عبد الله بن طالت
رضي الله عنه أنه يجوز أيضا جزمه عطفًا على موضع يبيلون وفيه
بأخبار أن واعظًا حكيمًا وأولم فاما الجزم فظاهر وأما
التعسبل فلا يجوز لأنه يقتضي أن السبي عنه اجمع بينهما وت
أولم إحداهما وهذا الرقبلة احدبيل البول فيه منهي عنه سواء
أراد الاعتسال فيه أو غيره أم لا والله اعلم وأما الدائم فهو الزاكد
وقوله صلى الله عليه وسلم الذي لا يجري نفس الدائم وأيضًا
لمعناه ويحتمل أنه احتزبه عن زكاد لا يجري بعبه كالبرك
وغيرها وهذا النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها للكرهية
ويؤخذ ذلك من حكم المسئلة فان كان للكرهية جازمًا لم يجزم البول
فيه لمهوهو مما يحدث ولكن الأول اختصاره وان كان قليلًا جازمًا
فقد كانت جماعة من اصحابنا يكرهه والمختار أنه يجزمه لانه يقدره
ويجسه على المشهور من مذهب الشافعي وغيره ويعز غيره فيسعد
مع أنه جزم وان كان للكرهية زكاد فقال اصحابنا يكرهه ولا يجزمه
ولو قيل يجزمه لم يكن بعيدا فان النهي يقتضي التحريم على المختار
عند المحققين والاکثرين من أهل الاصول وفيه من المعنى انه
يقدره وربما أدى الى تجسسه بالإجماع لتعريفه اولى تجسسه
عند أي حبيفة ومن واقفه في أن العذر الذي يتحرك طرفه
بتحرك الطرف الاخر يجس بوقوع نجاسة فيه وأما الزاكد
القليل فقد اطلق جماعة من اصحابنا أنه مكرهه والصواب
المختار أنه يجزم البول فيه لاجتنبه ويتلف فالتنه ويعز غيره
باعتقاله والله اعلم قال اصحابنا وغيرهم من العلماء والتعسبل
في الماء للبول فيه وفتح وكذلك اذا بال في اناسم صبه في الماء

وكذا

وكذا اذا بال بغرب النهر بحيث يجري اليه فيجري اليه فكله
منه موافق منهي عنه على التفصيل المذكور ولم يخالف في هذا
الحد من العلماء الا ما حكى عن داود بن علي الظاهري ان النهي
يخص ببول الانسان بنصفه وان العاطل يبول كالبول وكذا اذا
بال في اناسم صبه في الماء او بال بغرب الماء الذي ذهب اليه
خلاف اجماع العلماء وهو من افتح ما نقل عنه في المجموع على الظاهر
والله اعلم هالت العلماء بكرة البول والتعسبل بالماء وان لم
يبسل اليه لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البران في الموض
ولما فيه من ابداء المازن بالماء ولما خاف من وصوله الى الماء والله
اعلم وأما النجاس من لربسغ في الماء ليستنج فيه فان كان قليلا
بجزمه نجس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام لما فيه من تسلطه
بالنجاسة وتنجس الماء وان كان كثيرا لا نجس بوقوع النجاسة
فيه فان كان جاريا فلا بأس به وان كان زكاد فليس بحرام ولا
تظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه ولو اجتنب
الانسان هذا كان احسن والله اعلم **باب النهي**
عن الاعتسال في الماء الزاكد فيه ابوالسائب انه ينع ابا هريرة
رضي الله عنه يقول قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل
احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقال كيف يفعل يا ابا هريرة
قال يفتاؤه تناولا **الشرح** اما ابوالسائب فلا يعرف
اسمه واما احكام المسئلة فقال العلماء اصحابنا وغيرهم يكرهه
الاغتسال في الماء الزاكد قليلا كان كثيرا وكذا يكره الاغتسال
في العين الجارية فان الشافعي رحمه الله في السويطى كره للجنب
ان يعسبل في البئر معينة ثبات او دابة وفي الماء الزاكد الذي لا يجري
قال الشافعي في سوا قليل الزاكد وكثيره كره الاغتسال فيه هذا
لنسه وكذا صرح اصحابنا وغيرهم بعناه وهذا كله على كراهة التنزه